

نوفمبر 2022م



وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية أكتوبر 2022		حتى نهاية أكتوبر 2021
1,056	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	960
95	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	59
6,193	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع.)	4,443

الأداء المالي حتى نهاية أكتوبر مليون ر.ع.

نسبة التغير	2022		2021
%42.3	11,862	الإيرادات	8,333
%14	10,654	الإنفاق	9,339
-	1,208	العجز / الفائض	(1,007)

بيانات مبدئية



01

نشرة الأداء المالي لوزارة المالية - نوفمبر 2022م

الأداء المالي حتى نهاية أكتوبر 2022م

الإيرادات

مليون ريال عماني

النسبة التغير	2022	2021	البيان (حتى نهاية أكتوبر)
%39.4	6,193	4,443	صافي إيرادات النفط
%79.7	3,051	1,698	إيرادات الغاز
%21.8	2,594	2,129	الإيرادات الجارية
(%61.9)	24	63	الإيرادات والاستردادات الرأس مالية
%42.3	11,862	8,333	إجمالي الإيرادات

سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (42.3%) حتى نهاية أكتوبر 2022م مسجلة نحو (11,862) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (8,333) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط ومعدل الإنتاج.

◀ **صافي الإيرادات النفطية:** ارتفع صافي الإيرادات النفطية (النفط والغاز) المحصلة حتى نهاية أكتوبر 2022م بنسبة (50.5%) مسجلة نحو (9,244) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (6,141) مليون ريال عماني حتى نهاية أكتوبر 2021م. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع متوسط سعر النفط المحصل والذي بلغ (95) دولار أمريكي، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط الإنتاج إلى نحو (1,056) ألف برميل يومياً.

◀ **الإيرادات الجارية:** بلغت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية أكتوبر 2022م نحو (2,594) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعاً بنحو (21.8%) مقارنة بتسجيل (2,129) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2021م.

الإنفاق

بلغ الإنفاق العام حتى نهاية أكتوبر 2022م نحو (10,654) مليون ريال عماني، بارتفاع قدره (1,315) مليون ريال عماني أي بنسبة (14%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م.

المصرفات الإنمائية: بلغت المصرفات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية نحو (765) مليون ريال عماني بارتفاع نسبته (10%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م، أي بنسبة صرف بلغت (70%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2022 والبالغة (1100) مليون ريال عماني.

المصرفات الجارية: بلغت المصرفات الجارية نحو (7,879) مليون ريال عماني بارتفاع بلغت نسبته (9.5%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021م.

المساهمات والنفقات الأخرى: ارتفعت جملة المساهمات والنفقات الأخرى إلى نحو (1,527) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (668) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م. وقد بلغ دعم المنتجات النفطية وقطاع الكهرباء حتى نهاية أكتوبر 2022م نحو (610) و(450) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (167) مليون ريال عمان.

العجز / الفائض

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية أكتوبر 2022م فائض مالي بلغ نحو (1,208) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل عجز بلغ (1,007) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2021م.

يعد دليل تسعير الخدمات الحكومية إطار عمل واضح وموحد لتحديد رسوم الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية بما يساهم في دعم توجه سلطنة عُمان نحو رفع تنافسية بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات.

السعيرة
PRICING

أهداف دليل تسعير الخدمات الحكومية

- دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.
- تطوير عملية تحديد الرسوم لتكون شاملة من خلال دراسة كافة مراحل " رحلة المستفيد " وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة المقدمة وتنافسياتها.
- تسهيل حصول المستفيدين على الخدمات الحكومية والتقليل من عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة.

نتائج تطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية

845 رسم

بلغ إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة منذ بدء تطبيق الدليل في 2021م وحتى الآن:

المرحلة الأولى

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	30 رسم خدمة	1
وزارة التراث والسياحة	29 رسم خدمة	2
وزارة العمل	09 رسم خدمة	3
قطاع البلديات	489 رسم خدمة	4

إجمالي عدد الرسوم
المخفضة والملغاة
والمدمجة

557

المرحلة الثانية

المجلس الأعلى للقضاء (الكاتب بالعدل)	15 رسم خدمة	1
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	127 رسم خدمة	2
هيئة البيئة	30 رسم خدمة	3
قطاع البلديات	104 رسم خدمة	4
هيئة الدفاع المدني والإسعاف	12 رسم خدمة	5

إجمالي عدد الرسوم
المخفضة والملغاة
والمدمجة

288

الاقتصاد العالمي

أشارت توقعات تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "الآفاق الاقتصادية" الصادر في نوفمبر 2022م، إلى تزايد التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع معدلات التضخم، كما أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير لاسيما أسعار الطاقة؛ مما زاد من ارتفاع معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم. وتوقعت المنظمة أن ينمو الناتج المحلي العالمي بنحو 3.1% في عام 2022م، ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي العالمي إلى نحو 2.2% في عام 2023، ومن جانب آخر، توقعت المنظمة أن يبلغ النمو العالمي 2.7% في عام 2024م مدفوعاً بإجراءات تيسير أسعار الفائدة في العديد من البلدان.

أسواق النفط العالمية

أشار تقرير وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الصادر في نوفمبر 2022م إلى أن متوسط سعر خام برنت الفوري بلغ 93 دولاراً للبرميل في أكتوبر 2022م، على أن يستمر بهذا المستوى خلال النصف الأول من عام 2023م. وتوقعت الوكالة أن يرتفع متوسط سعر خام برنت من 94 دولاراً للبرميل في النصف الأول من عام 2023م إلى 98 دولاراً للبرميل في الربع الأخير من عام 2023م.

الاقتصاد المحلي

رفعت وكالة ستاندرد أند بورز في تقريرها الصادر في نوفمبر 2022م تصنيف سلطنة عُمان من "BB-" إلى "BB" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي للدولة وأداء ميزان المدفوعات؛ وذلك نتيجةً لاستمرار تنفيذ إجراءات ضبط الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط. الجدير بالذكر أن الوكالة سبق أن رفعت تصنيف سلطنة عُمان إلى "BB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة في تقريرها الصادر في أبريل 2022م.

يوضح البيان أدناه تحسن تصنيف وكالات التصنيف الائتماني لسلطنة عمان خلال النصف الثاني من عام 2022م

FitchRatings

وكالة فيتش

BB

مع نظرة مستقبلية
مستقرة

أغسطس 2022م

MOODY'S

وكالة موديز

Ba3

مع نظرة مستقبلية
إيجابية

أكتوبر 2022م

S&P Global
Ratings

وكالة ستاندرد أند بورز

BB

مع نظرة مستقبلية
مستقرة

نوفمبر 2022م